مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 16 العدد: 01 السنة 2024 ص 589 - 606

تاريخ الإرسال: 2022/02/21 تاريخ القبول: 2023/06/15
تاريخ النشر: 2024/05/16

تحديات في ترجمة النص الاقتصادي
دراسة حالة المشترك اللفظي
Challenges in Translation Economic Texts
Polysemy Case Study

ياسين وذان [1]، ياسيمنة بن برينيس[2]
مخبر تعليمية الترجمة وتعدد الألسن - جامعة أحمد بن بلة وهران – الجزائر،
ouaddane.yacine@edu.univ-oran1.dz[1]
مخبر تعليمية الترجمة وتعدد الألسن - جامعة أحمد بن بلة وهران – الجزائر،
btranslationoffice@yahoo.com[2]

الملخص:

تناولت هذه الدراسة المشترك اللفظي بوصفه ظاهرة لغوية تطرح مشكلات ترجمية في النص الاقتصادي، فلغة الاختصاص التي يندرج تحتها النص الاقتصادي تفرض قيودا على المترجم عند تعامله مع المدلولات التي تشترك في اللفظ الواحد بحيث تتطلب تكيفا مباشرا مع ما يهدف إليه ذلك النص الاقتصادي، كما سعت هذه الدراسة إلى تبيان مواطن التميز للسياق الاقتصادي في تعامله مع هذه الظاهرة اللغوية للاشتراك اللفظي مقارنة بغيره من السياقات المتخصصة الأخرى، من خلال جرد عدد من الأمثلة العملية وتحليلها تحليلا لغويا فترجميا.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى التأكيد على الخصوصية البالغة للمشترك اللفظي في النص الاقتصادي، وقدمت عددا من الحلول العملية قصد محاولة تلافي

الغموض واللبس اللذان يشوبان العملية الترجمية للمشترك اللفظي بعمومه لا سيما في النصوص الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: النص الاقتصادي –المشترك اللفظي –لغة الاختصاص – العملية الترجمية – ظاهرة لغوية.

Abstract:

This study touches upon polysemy as a lingual phenomenon raising several problems in translating economic texts. Specialized language, under which the economic text is subsumed, imposes a set of restrictions for the translator when approaching meanings sharing the same word structure, for it requires a direct adaptation to the purpose of the text. This study aimed at elucidating the distinguishing differences of the economic context in the processing of polysemy compared to other specialized contexts, by means of inventorying a range of practical examples before their subjection to both an analysis at both levels of language and of translation.

The present study concluded with the confirmation of the peculiarity of polysemy in economic texts, presenting some practical solutions targeting unambiguity and non-vagueness in the translation of polysemy, notably in economic texts.

Keywords: Economic Text- lingual phenomenon- Polysemy- Specialized language- Translation.

المؤلف المرسل: ياسين وذان، ouaddane.yacine@edu.univ-oran1.dz

1.مقدمة:

صاحب النهضة الحضارية والفكرية التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، تطورا لغويا على جميع الأصعدة، وانفتاحا فكريا تطلب الحاجة الى مترجمين

متخصصين على اطلاع واسع ومعرفة كافية بالمجالات التي يترجمون فيها، فالتطور في مجال الطب نجم عنه ابتكار مصطلحات ومفاهيم جديدة، ذات معاني متباينة مما استوجب على المترجم إدراك هذه التطورات والتخصص فيها والبحث عن مقابلاتها، وهو ما ينطبق كذلك على النصوص الاقتصادية وما تحمله من خصوصية تجعلها مختلفة عن باقي النصوص، فالمترجم بدوره المحوري في العملية التواصلية، يعتبر الجسر الناقل للمعارف من لغة إلى أخرى، متسلحا بزاده اللغوي، وكذلك تمكنه من المفاهيم المتخصصة حتى يتسنى له إتمام هذه العملية بنجاح. غدت الترجمة المتخصصة حاجة ملحة في وقتنا الراهن أكثر من أي وقت مضى نظرا للتطورات المتسارعة في شتى الميادين العلمية، وإن كان من تعريف نعطيه للترجمة المتخصصة، فهي الترجمة التي تُعنى بالميادين التقنية والعلمية، وبعبارة أخرى فإن الترجمة المتخصصة هي التي تخرج عن كل ما هو أدبي، وتتميز بمجموعة من الخصائص يذكرها شحادة خوري في قوله:" تتميز هذه الترجمة بأنه ينبغي أن تتوافر لها الدقة، والوضوح في المعنى، مع صحة المصطلح وسلامة اللغة وليس مطلوبا فيها حسن الأسلوب، وجمال العبارة"[1] وعليه فهي تمتاز عن غيرها بالدقة في الأسلوب الذي يتناسب ونقل الحقائق العلمية المعرفية، وتراعى فيها المصطلحات الصحيحة .

تعد ظاهرة الاشتراك اللفظي ظاهرة بينية بين اللغويات والترجمة، فعلى المستوى اللغوي فتبرز المشكلة في كون الدال يشير إلى أكثر من مدلول للفظ الواحد الثابت، إذ تختلف دلالته باختلاف السياق الذي ورد فيه ذلك اللفظ (الدال). أما على المستوى الترجمي، فتكمن القضية في الانتقاء الصحيح للمكافئ السياقي (أو الاصطلاحي) لذلك الدال في السياق الواحد، ويبقى ذلك خاضعا لشدة تخصص السياق الذي يُترجَم فيه. في السياق الاقتصادي، يبرز المشترك اللفظي بوصفه

ظاهرة دارجة للغاية، إذ يستلهم السياق الاقتصادي ألفاظا تُستخدم عادة في السياق العام للنصوص ويضفي عليها مدلولات خاصة وتخصصية غير قابلة للاستبدال في الترجمة، فهي ثابتة بالضرورة وغير خاضعة لتأويل إضافي من شأنه أن يضفي دلالات أخرى قد تكوزن اقل تقنية (تخصصا) من المدلول الذي وُضع لهذا الدال محل الاشتراك اللفظي. كل ما سبق يشكل دعائم راسية في النص الاقتصادي وجب على المترجم الإحاطة بها واستيعابها قصد محاولة تجنب تلك التداخلات اللغوية والاصطلاحية (اللفظية والدلالية) في السياق الاقتصادي، ولعل ذلك الاخلال الذي وقع في المدلولات هو ما جعل ظاهرة الاشتراك اللفظي مشكلة ترجمية تبرز بشدة في النصوص الاقتصادية. ولا تقتصر ظاهرة الاشتراك اللفظي في السياق الاقتصادي على لغة بعينها أو على مجموعة محددة من اللغات، بل نجدها في جل لغات العالم الطبيعية، إلا أنها تختلف باختلاف نمطية تفكير اللغة في تحديد المدلولات للدال الواحد وبالتالي تطويعها كل في سياقه الخاص. من هذا المنطلق، تتناول هذه الدارسة مدى الخصوصية التي تتسم بها العملية الترجمية للمشترك اللفظي في السياق الاقتصادي، انطلاقا من الإشكالية التالية: فيما تتمثل أهم تحديات ترجمة المشترك اللفظي في النصوص الاقتصادية؟

2. خصائص النص الاقتصادي بصفته نصا متخصصا

1.2 اللغة المتخصصة

اللغة هي نظام من الدلالات المنطوقة أو المكتوبة يرتبط بمكان وثقافة معينة، وهي كذلك الأداة الأساسية التي تعبر بها العلوم عن المصطلحات والمفاهيم، في استعمال يومي غير مربوط لا بزمان ولا مكان. وقد اختلف الدارسون في تعريفهم للغة الاختصاص بوصفها نظاما ثانويا من اللغة العامة تشكله عبارات ومفاهيم

محددة، كما تقول مود بيشين معرفة لغة الاختصاص بأنها "لغة التنوع وأسلوب من اللغة العامة "[2]، أي أن لغة الاختصاص تستعمل قواعد وأسلوب اللغة العامة للتعبير عن مصطلحات تحمل دلالات متخصصة، وعرفها بيار لوار بقوله " لغة الاختصاص لغة طبيعية توصف بأنها ناقل للمعرفة المتخصصة "[3] ، أي أنها لغة طبيعية تستخدم غالبا في التعبير تقنيا عن معارف متخصص، و يتبين مما سبق من تعريفات للغة الاختصاص بأنها لغة عامة من حيث الصفات اللسانية والنحوية والروابط اللغوية، غير أنها تتوشح بميزات خطاب المجال المعرفي الذي وضعت فيه، من خلال نقلها للمعارف والمعلومات المتخصصة كما يضيف آخرون بأنها نظام لغوي فرعي من النظام العام، وتوجه في الغالب إلى فئة محددة من المختصين في ميدان معرفي ما دون غيرهم، كما في لغة الكيمياء مثلا: يقال "الماء" في اللغة العامة ولكن يقال ثاني أكسيد الهيدروجينH2O وهو تقريب ومصطلح تقني حصرا على المختصين في المجال بعينه.

إجمالا، ومما سبق ذكره فلغة الاختصاص نظام لغوي يتكون من مجموعة العناصر اللسانية التي تستعمل في مجال علمي أو تقني خاص وتضيف مود بيشسن بتفصيل أدق لميزات اللغة المتخصصة "بأنها تستهدف كل ما هو مكتوب، من خلال الدقة الدلالية، التنظيم المفاهيمي، الحياد في المشاعر، الاقتصاد الشكلي والدلالي كما يقوم النص الاقتصادي على عملية خلق للسياق وفق عوامل اجتماعية وثقافية ونفسية وبراغماتية"[4] حيث يستند على نشاط غائي اجتماعي يتطلب تفاعلا بشريا وآليات ذهنية ترتبط بمدى وعي العناصر البشرية المتفاعلة. لذا يعرَف خطاب النص الاقتصادي على أنه: "مجموعة من الممارسات اللفظية في مجال الاقتصاد بشكل منطوق أو في شكل نصوص مكتوبة تعكس الوقائع الاقتصادية العالمية"[5]، ومن ثم

يمتاز النص الاقتصادي بعدد من السمات فوق اللسانية إضافة إلى اللسانية الصرفة منها في تركيبته النصية. على المستوى الأسلوبي، يمكن للنصوص الاقتصادية أن تتسم بالحياد في الطرح وبالتعبيرية في آن واحد[6]. فهيكلها النحوي بشكل عام، ليس معقدًا للغاية، لذلك عند ترجمة مثل هذه النصوص، تتعلق التغييرات المحورية.

2.2 اللغة المتخصصة في السياق الاقتصادي

يعد النص الاقتصادي أحد النصوص المتخصصة التي تُعني بميدان الاقتصاد ويمكن أن نعرف النصوص الاقتصادية بأنها نظام لغوي يحمل تعابير ومفردات متعارف عليها بين علماء الاقتصاد، وتختلف هذه النصوص بحسب درجة تخصصها وتوجهها، فمنها نصوص أكاديمية موجهة لأهل الاختصاص، ومنها ما هو موجه لعموم الناس. ويصف ف. هوبار بأن "ا للغة الاقتصادية، في نفس الوقت، لغة تقنية، ولغة حية تمتاز بشخصية منفردة"[7]، ومن ثم فتعني اللغة الاقتصادية بدراسة كل ما يحدث في الاقتصاد بجميع مجالاته، ويرتكز على استعمال الاحصائيات، الأرقام، النسب والمؤشرات الاقتصادية التي تحقق البعد التواصلي بين أهل الاختصاص وغيرهم.

تميل اللغة الاقتصادية إلى المزج بين الأسلوب الدقيق المباشر وإلى استعمال الأسلوب الإيحائي الذي يصور الحقائق الاقتصادية، فهو متميز على باقي النصوص الأخرى بمصطلحاته المتخصصة ومفرداته الاقتصادية. فهي لغة المال والأعمال التي تبنى عليها اقتصادات الدول وتُسير بها المؤسسات الوطنية والدولية مصالحها وشؤونها، ويمتاز كذلك بأنه يفسر الظواهر المالية والتطورات الاقتصادية بالجداول، المنحنيات البيانية والرسوم التوضيحية وكذا الدوائر النسبية، وهي تشكل كلها إحدى العراقيل التي تواجه المترجم، "تتميز، اللغة الاقتصادية والمالية بأنها لغة تقر حقائق

تطور مستمر"[8] وهو ما نلاحظه في جميع التقارير وبيانات الهيئات الاقتصادية الكبرى من خلال تقديم نسب نمو حديثة، ومعلومات متجددة على عديد الأصعدة، مثل التغيرات التي تطرأ على الأسواق المالية أو تقلبات في أسعار البترول، أو الظواهر الحديثة مثل الأزمة الاقتصادية العالمية. زيادة على ذلك يتسم النص الاقتصادي على باقي النصوص المتخصصة كالقانوني والطبي والسياسي، باستعماله للمنحنيات البيانية، الجداول، الدوائر النسبية بهدف تقريب المعلومة للمتلقي وادرج عامل الدقة على المعارف المنقولة. جدير بالذكر أن الترجمة الاقتصادية تغطي حيزا كبيرا في شتى مناحي الحياة، من التقارير المالية والمعاملات البنكية، والتقارير المحاسبية وهو ما يستوجب دراية واسعة وتمكنا لأهم المواضيع والمعلومات بسبب دقتها واختلافها.

إن الدارس للوضع الاقتصادي والمالي، يدرك أن معظم المعاملات المالية والبنكية، في الجزائر مثلا، لا تزال تعتمد على اللغات الأجنبية وهو ما يبين تأثرها بالمعاملات الدولية وما يدار في الأسواق المالية العالمية، فهي لم تستطع حتى اليوم تحقيق استقلالها اللغوي والاعتماد على مقوماتها لمواكبة النهضة الفكرية والعملية الحاصلة في العالم. ويؤكد أغلب الدراسين على أن الترجمة تثري اللغة الهدف بالمصطلحات الجديدة لا سيما في الميادين التقنية وذات الطابع المتجدد، نتيجة للكم الهائل من المصطلحات التي تطلق على الاختراعات الجديدة والمبتكرة والتي تتم ترجمتها.

3.2 المصطلح المتخصص

أولى الدارسون والباحثون اهتماما كبيرا بالمصطلحات لا سيما مع ظهور لغات الاختصاص وتفرعها عن اللغة العامة من جهة، وتشعب العلوم وكثرة

التخصصات من جهة أخرى. وفي ظل عدم وجود تعريف واحد له، يجمع الدارسون على أن المصطلح هو كلمة أو عبارة من لغة متخصصة علمية أو تقنية تستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم.

مما لا شك فيه أنه عند ذكر اللغة الاقتصادية، فإننا لا نهمل المصطلح المتخصص، بصفته يندرج ضمن إحدى لغات الاختصاص، وكذلك لأنه أصغر وحدة مشكلة للمعنى داخل النص، وغالبا ما تكون ذات دلالة وحيدة لا سيما في المجالات المتخصصة، فالمصطلح في النص المتخصص لا يمكن أن يحتمل معنيين مثل "Inflation" تعني التضخم، وتشير من خلالها إلى ظاهرة اقتصادية معروفة بين المختصين في هذا المجال، ولا يمكن أن يرد لها معنى آخر. وكلما كان المصطلح المتخصص دقيقا ومرتبط بمفهوم واحد كلما سهل على المتلقي فهمه واستيعابه، ومن ثم إدراك مضمون النص بشكل عام. ويتفق الباحثون على دوره المحوري في تبيان طبيعة لغة الاختصاص وتوضيح مجالها المعرفي، عكس استعمالهم في اللغة العامة التي قد يكون للمصطلح أكثر من معنى.

يشكل المصطلح المتخصص إحدى التحديات التي تواجده المترجم عند نقله، لا سيما في النصوص الاقتصادية فمصطلح العولمة له مرادف آخر وهو الكوكبية، والخوصصة لها مرادف وهي الخصخصة وهنا تصعب عملية الاختيار على المترجم، وهل هو ملزم بالتفسير والتوضيح عند كل اختيار، لا سيما عند تدريس مثل هذه المصطلحات لطلبة يصادفونها للمرة الأولى، وهو ما يزيد من تعقيد المأمورية على المتلقي.

3. المشترك اللفظي والنصوص الاقتصادية

1.3 المشترك اللفظي في النص الاقتصادي:

المشترك اللفظي لغة: قد عرفه العديد من المؤلفين نذكر منهم على سبيل المثال ابن منظور حيث يقول في كتابه لسان العرب "شرك: الشَّرْكة والشَّرِكة سواء: مخالطة الشريكين يقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الأخر"[9].

ويعرفه ابن فارس في كتابه معجم مقاييس اللغة قائلا: "شرك: الشين والراء والكاف أصلان أحدهما يدل على معنى مقارنة وخلاف وانفراد والآخر يدل على امتداد واستقامة، فالأول الشِركة، وهو أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما، ويقال شاركت فلانا في الشيء إذا صرت شريكه، وأشركت فلانا إذا جعلته شريكا لك"[10] وللمشترك اللفظي كغيره من الظواهر اللغوية تعاريف عدة، فمنهم من يسميه بالوجوه والنظائر كالسيوطي وغيره، في حين أن التعريف الشائع بين اللغويين للمشترك اللفظي هو ما اتفق لفظه واختلف معناه،

يقول السيوطي في المزهر: "وقد حَدَّه أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"[11]

وعرفه الجرجاني إذ يقول:" المشترك: ما وضع لمعنى كثير بوضع كثير، كالعين لاشتراكه بين المعاني"[12].

تجدر الإشارة إلى أن هناك تداخل مفاهيمي واضح لا سيما في اللغات الأجنبية بين المشترك اللفظي والتجانس Homonymy – Polysémie، فمنهم من يدرج المشترك اللفظي على أنه Homonymy، والتجانس Polysémie، وآخرون يرون أنهما مدلولان لمعنى واحد.

إضافة إلى ذلك يعد المشترك اللفظي أحد وسائل الإثراء والتوسع في التعبير عن المعنى عند المفسرين فإنك تلاحظ استعمالاتهم للفظ المشترك في معانيه ظاهرا عندهم ومتكررًا ما دامت القرينة لم تمنع من إطلاقه وتوجب تقييده بأحد

معانيه. وللمشترك اللفظي، كغيره من الظواهر اللغوية الأخرى، أسباب وعوامل نشأة مختلفة، ويجمع الباحثون على أن المشترك اللفظي في اللغة العربية قد نشأ من عوامل كثيرة و منها :-

- اختلاف اللهجات العربية القديمة
- التطور الصوتي مع بعض التغير أو الحذف أو الزيادة وفقا لقوانين ذلك التطور
- عدم توحيد الاصطلاح

وإجمالا فإن أسباب ظهور المشترك اللفظي منها ما هو داخلي مرتبط باللغة بحد ذاتها ومنها ما هو خارجي يتأثر بالمحيط والبيئة التي نشأت فيها الكلمات وتطورت.

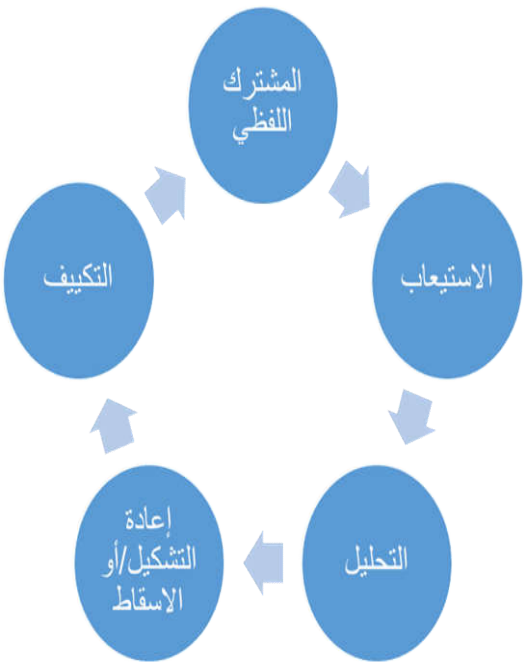

صورة 1: رسم توضيحي لمراحل ترجمة المشترك اللفظي

تنطلق العملية الترجمية للمشترك اللفظي من مرحلة الفهم أو الاستيعاب، أي أن المترجم يلج في قراءته للمشترك اللفظي عبر ما اكتسبه من مدخرات قبلية تصب في سياق النص قيد الترجمة، ليصل إلى الفهم الشامل لحيثياته الدلالية اللغوية والسياقية في اللغة الأصل. يمر بعد ذلك إلى مرحلة التحليل، حيث يشرع في ايجاد المقابلات الدلالية التواصلية للمشترك اللفظي الوارد في نص الأصل، ويلجأ في حال تعذر ذلك إلى قولبة مشترك لفظي مناسب يحمل ما أمكن من شحنات سياقية مكافئة للأصل. ليصل عقب ذلك إلى مرحلة اعادة تشكيل المشترك اللفظي في نص الهدف بما يتناسب والقواعد والمعايير السائدة في اللغة الهدف من دلالات وشحنات ثقافية ومتلازمات لفظية ونحو ذلك من العناصر المشكلة للمشترك للفظي في اللغة المترجم إليها. وينهي المترجم هذه العملية بتكييف للمشترك اللفظي (المنتقى أو المقترح) في سياق النص المترجم فيه ومجاله (السياسي، الاقتصادي، القانوني ... إلخ). تجدر الإشارة هنا، وفي ظل اهتمام دراستنا بالنص الاقتصادي، أن عملية التكييف تُعد محورية في انجاح العملية الترجمية للمشترك اللفظي. فمن خلال هذه المرحلة سيتحدد السياق المتخصص للنص الاقتصادي قيد الترجمة، فعلى عكس أنواع النصوص الأخرى (لاسيما غير المتخصصة منها)، فإن المشترك اللفظي الاقتصادي يعد من أكثرها ثباتا في العملية الترجمية فالترجمة التواصلية لمصطلح Exercice في التقارير المالية الاقتصادية لا يحتمل الخطأ بترجمة حرفية تودي بالتخصصية النصية في مهب الريح بقول "تمرين" أو "نشاط"، بل وجب تكييفه سياقيا ليثمر ما يحقق التواصل الحقيقي في مثل هكذا نصوص، بالقول مثلا "السنة المالية".

ويُفترض أن تكون هذه المراحل واستراتيجيتها آلية في ذهن المترجم، فهي خطوات اجرائية تضمن إلى حد كبير الحفاظ على الشحنات الاصطلاحية لذلك

المشترك اللفظي طوال العملية الترجمية برمتها. وهو أمر بالغ الأهمية في السياق الاقتصادي والذي صُمم بدوره ليؤدي وظائف بعينها تستهدف تحقيق غايات محدودة، وإنما استخدامه لذلك المصطلح (محل الاشتراك اللفظي) يتأتى من ملائمة هذا الأخير لما يتطلبه السياق من شحنات في سبيل تحقيق هذا المأرب أو ذاك. ولعل ذلك الاشتراك اللفظي الحاصل في المصطلحات على اختلافها لا يعني السياق الاقتصادي في شيء، فهو مصطلح أُنتقي لملائمته للهدف المنشود من النص دونما اعتبار للظواهر المصاحبة للمصطلح. ما سبق يؤكد أن الاشتراك اللفظي وإن كان ظاهرة لغوية في أساسها، بات يطرح مشكلة ترجمية متأصلة كونه يرتبط باللغة في حد ذاتها، فقد تُولد ترجمة المشترك اللفظي في اللغة "أ" مشتركا لفظيا موازيا في اللغة "ب"، ما يُظهر مرونة الاشتراك اللفظي بصفته ظاهرة لغوية متجددة في مسارات العملية الترجمية وما يشكله من عوائق في السياقات المتخصصة، لاسيما في السياق الاقتصادي موضوع دراستنا.

2.3 دراسة تحليلية لترجمة المشترك اللفظي في السياق الاقتصادي

من خلال ما سبق تتبنى هذه الورقة التكييف (Adaptation) في العملية الترجمية للمشترك اللفظي في النصوص الاقتصادية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، في مصطلح " Fonds " نستنتج أن السياق الاقتصادي له دور محوري وجوهري في تحديد معنى المشترك اللفظي، حيث أن(Fonds) بالجمع في النص غير الاقتصادي –العام قد تترجم بصيغة الجمع إلى قواعد أو أساسات وما إلى ذلك، بينما ينحصر مقابلها في السياق الاقتصادي بالكلمة المفردة في اللغة العربية "صندوق"، أو " أموال" بحسب السياق الذي وردت فيه لكل منهما. ينطبق كذلك على مصطلح Actifs) جمع لكلمة (Actif تعني في السياق العام نشط/نشطون وعكسها كسول،

غير أنه في السياق الاقتصادي تكتسي معنى آخر وترد بمعنى أصول وهي الموارد الاقتصادية التي يملكها رجال الأعمال أو شركة ما، وتقابلها الخصوم (Passifs) وللمشترك اللفظي أشكال أثناء ترجمته مقابلات متعددة، تختلف بحسب اختلاف المعنى والسياق، فكما يمكن أن يرد بالفرنسية وتقابله مفردة بمفردة مثل: أصول =(Actifs) ، يمكن له أن يرد تحت شكل مختلف مفردتين تقابل مفردة واحدة مثل المشترك اللفظي exercice يقابله في السياق الاقتصادي دورة مالية، أو العكس أي مشترك لفظي بكلمتين في الفرنسية تقابله مفردة واحدة في النص العربي capital social ويقصد بها رأسمال الشركة وهو مجموع الحصص النقدية والعينية التي يقدمها الشركاء أثناء تأسيس شركة ما.

Découvert Bancaire متلازمة لفظية في النص الاقتصادي تطرح ترجمتها اشكالا في الاشتراك اللفظي لكلمة découvert والتي قد تعني في تجردها السياقي ما تعنيه "استكشاف"، في حين أن سياقها في النص الاقتصادي ينحصر على عملية " السحب على المكشوف" والتي تمثل اجراء يتم على مستوى البنوك، في حين أن: السَّحب على المكشوف: هو امتداد الائتمان من مؤسَّسة الإقراض التي يتم منحها عندما يصل الحساب إلى الصِّفر

الجدول 1: أمثلة لترجمة المشترك اللفظي في السياق الاقتصادي

المشترك اللفظي	المقابل	سياقه
Développement	تنمية	Développement durable
	تطوير	Développement de l'infrastructure
	النمو	Pays en voie de Développement

Exercice 2019	سنة مالية	Exercice
Demande d'exercice	ممارسة	
Société A Responsabilité Limitée	شركة	Société
Société d'information	مجتمع	
Actifs immobiliers	الأصول (الممتلكات)	Actifs
Gérants actifs	ناشطون	
Acheter des actions d'une entreprise	الأسهم	Actions
Les actions négatives de la crise économique	آثار	
Association SH-AGIP	شراكة	Association
Association caritative	جمعية	
Capital d'un pays	عاصمة	Capital
Capital social	رأس المال	
La Bourse de New York	بورصة	bourse
Bourse d'emploi de SH	منصة لمناصب عمل	
Bourse pour les étudiants	منحة دراسية	
Découverte bancaire	السحب على المكشوف	Découverte
Découverte pétrolier	اكتشاف	
Fonds dans la banque	أموال	Fonds
Fonds Monétaire International	صندوق	
Passation du marché	صفقة	Marché

	سوق	Marché couvert

المصدر: من إعداد الباحث، 2021

من خلال الأمثلة السابقة، يتضح جليا أن الترجمة هنا قد خضعت لما يسمى بالإبدال اللغوي (Transposition، أي أن المصطلح الواحد قد تُرجم إلى كلمتين مركبتين متلازمتين (والعكس)وهو ما يؤكد أن السياق الاقتصادي يضع المترجم أمام حتمية تكيف ترجمته وتطويعها لتتماشى مع التقنيات الترجمية في معالجته للنص الاقتصادي، ما يعني أن السياق الاقتصادي نظرا لشدة تخصصه يضع حدودا للمترجم لا يتعداها سعيا للمحافظة على خصوصية السياق.

فالسياق الاقتصادي في هذه الحالة لا يدع مجالا للمترجم لتعميم ترجمته فالمشترك اللفظي في اصطلاحه مرتبط حقيقة بالتخصص قيد الترجمة، أي أن تخصصه وتقنيته لابد أن تُترجم بتقنية مماثلة تضمن الحفاظ على الاصطلاح الوارد في نص الأصل لدى ترجمته

تجدر الإشارة إلى أن المشترك اللفظي في السياق الاقتصادي لا سيما في اللغة الأجنبية قد يرد في كلمة واحدة تتراوح بين التذكير والتأنيث عند ترجمته (Taux de croissance) يقابله نسبة وهي مؤنث، كما يمكن أن يدل على المذكر عند ترجمته كما في (Taux de croissance) والذي يقابلها معدل وللتشعب السياق فقد ترد نكرة أو معرفة تارة بالإضافة مثل:

سعر الصرف =Taux de change)،

وتارة ب "ال" التعريف في: دول السائرة في طريق النمو Pays en =développement

كما يمكن أن يرد المشترك اللفظي في أكثر من كلمة واحدة، أو يُطلق عليه بالمشترك اللفظي المركب، مثل: Bourse d'emploi لكل من المصطلحين (Bourse)أو(Emploi) معنى خاص به، بينما عند اشتراكهما تغيرت دلالتهما،

وأصبحا يشكلان مصطلحا واحدا له دلالته الخاصة، ويمثل عن برنامج داخل مؤسسة سوناطراك يستخدم كمنتدى تعرض فيه المناصب للترشح الداخلي من طرف عمال المؤسسة.

4. الخاتمة

مما سبق يتبين لنا أن المشترك اللفظي ظاهرة لغوية تبرز بشدة في النصوص الاقتصادية من خلال ما تضفيه من تداخلات على مستوى الشحنات الدلالية للألفاظ محل الاشتراك، وهو ما يشكل عائقا بدوره في ترجمته. وقد سعت هذه الدراسة إلى تبيان أوجه الاختلاف في ترجمة المشترك اللفظي في السياق الاقتصادي حصرا دون عن السياقات المتخصصة الأخرى لما قد تشكله هذه الظاهرة من مشكلات ترجمية بالغة، من خلال استعراض عدد من الأمثلة التي ترتبط ترجمتها بالسياق الاقتصادي فيما تفرضه من مقابلات (مكافآت) جاهزة غير قابلة للإبدال نظرا لشدة تخصص السياق الذي ترد فيه. وعليه، توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتي ذكرها:

- أن المشترك اللفظي يشكل في السياق الاقتصادي تحد ترجمي، فضلا عن كونه ظاهرة لغوية في حد ذاته.
- أن السياق الاقتصادي سياق محدود يفرض على المترجم خيارات ضيقة لاسيما إذا ما تعلق الأمر بترجمة المشترك اللفظي،
- أن المشترك اللفظي يتسم بالمرونة التي تسمح له بالتلون في وحدات لغوية كل حسب متطلبات السياق الاقتصادي
- أن ترجمة المشترك اللفظي في السياق الاقتصادي تتطلب غالبا تنويعا في التقنيات الترجمية.

- أن اعتماد التكييف كاستراتيجية في ترجمة المشترك اللفظي يعد أداة ناجعة في تطويع المعني الاصطلاحي له في النص الاقتصادي.

وفي سبيل التغلب على هذه التحديات، تقترح هذه الدراسة مجموعة من الحلول كما يلي:

- ضرورة إيلاء مهمة ترجمة النصوص الاقتصادية لمن تخصص من المترجمين
- اعتماد النصوص الاقتصادية وترجمتها في المناهج الدراسية لطلبة الترجمة
- تبني ألية البحث التوثيقي بشكل مستمر عند ترجمة المشترك اللفظي في النصوص الاقتصادية.

الإحالات والمراجع:

[1]الخوري شحادة، "دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب"، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1989 ص 57.

[2]Maude Beauchesne. (2008). "Essai de caractérisation des langues de spécialité", *Circuit, 98,* (7-8)

[3]مينة بولمراقة، ترجمة بعض المصطلحات والمفاهيم المستمدة من القانون الإسلامي إلى اللغة الفرنسية، 2007–2008، شهادة ماجستير في الترجمة، جامعة منتوري قسنطينة، ص11

[4]E.Yu. Voyakina, Onomastic Metaphor in the Economic Discourse (Tambov State Technical University, Tambov, 2014).

[5]نفس المرجع، ص 44.

[6] Makhnitskaya, E.Yu. (2002)About current economic discourse: Speech activity. Tagan-rog: TSPI. p. 158-161

7 Frédéric Houbert. (2001). "Problématique de la traduction économique et financière", Translation Journal 5(2), 1.

[8]نفس المرجع، ص 1

[9]لسان العرب، ابن منظور، دار صادر _ بيروت، دط ،دت، ج 10، ص 448.

[10]معجم مقاييس اللغة ، أحمد فارس بن زكرياء، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيوت – لبنان ، دط ، دت، ج3، ص: 265.

[11]المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي ،تح: محمد عبد الرحيم، دار الفكر، بيروت– لبنان ، ط1: 1431هـ – 1432هـ –2010م، ص: 285.

[12]معجم التعريفات، الشريف الجرجاني ، تح: محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة– مصر، دط، دت، ص: 180.